

دليل توجيهي

# الامتثال مبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة في موريتانيا



أداة  
لتعزيز  
حوكمة  
الأراضي المحلية

## الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة في موريتانيا

### ما هي الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة؟

تشكل الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة حقاً من الحقوق الجماعية، يتمتع به أي فرد ينتمي إلى جماعة. ويعني ذلك أن الجماعات لها الحق في اتخاذ قرارات من خلال ممثليها الذين تختارهم بحرية، ومؤسساتها العرفية أو غيرها من المؤسسات من قبيل السلطات المحلية والمسؤولين المحليين المنتخبين.

يُعدّ هذا الدليل ثمرة دورة تدريبية بشأن مبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة، وبشأن تبادل الأدوات التي استحدثها شركاء محليون لتحسين حوكمة الأراضي المحلية في البلد، عُقدت يومي 24 و25 نيسان/أبريل 2018 في مدينة بوجي، موريتانيا. وحضر هذه الدورة التدريبية حوالي خمسين مشاركاً، لا سيما ممثلي الحكومة والسلطات المحلية ومنظمات المنتجين والتعاونيات النسائية. وقام المشاركون، خلال الدورة التدريبية، بتحليل مجالات تطبيق مبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة وعملياتها في السياق المحلي، كما قاموا بإعداد هذا الدليل الذي يقدم آراء حول كيفية توجيه المشاريع الاستثمارية المستقبلية في موريتانيا.

يسمح مبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة للجماعات المحلية بمنح موافقتها على مشروع قد يؤثر عليها بشكل مباشر أو يؤثر على أراضيها.



كما يسمح هذا الحق للجماعات بالتفاوض بشأن الشروط التي يستند إليها تصميم مشروع ما وتنفيذه ومتابعته وتقييمه. وبالتالي، فإن مبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة يشجع على أن تتمكن الجماعات من التفاوض بشأن اتفاق عادل وملزم، وأن يكون لديها الحق في حماية نفسها من أي عمل إثمائي قد يؤثر عليها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وبيئياً. وتعني الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة أن الجماعات لها الحق في التفاوض والدفاع عن مصالحها الخاصة.

وتُعدّ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة من المعايير التي ينبغي تعزيزها من أجل تحسين سياسة الأراضي الزراعية وجعلها شفافة، بموجب قانون معدّل بشأن الأراضي الزراعية (الأراضي والغابات/المناطق الرعوية ومصايد الأسماك) والمعاهدات الدولية التي اعتمدها المنظمات الدولية بالاتفاق مع الدول.

### ما هي الأطر القانونية القائمة بشأن حيازة الأراضي والتي تعزز المشاركة والموافقة؟

تولي عملية الإصلاح الجارية في موريتانيا، وفقاً لخارطة الطريق الخاصة بها، أهمية كبيرة لمختلف الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي بهدف وضع قانون شامل وتشاركي يتلاءم مع السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلد، ما يعني أنه يضمن المساواة بين الجنسين ويراعي توقعات جميع الجهات الفاعلة، لا سيما الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني والمقاولين في القطاع الخاص والبلديات الريفية والرعاة والمزارعين وغيرهم. وستستفيد عملية الإصلاح هذه من سياسة اللامركزية التي تنفذها الحكومة. وفي الواقع، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق اللامركزية في صنع القرارات ذات الصلة بالتنمية المحلية إضافة إلى إدارة التمويلات ذات الصلة. وسيكون لها تأثير إيجابي على الحوار الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.

## ما هي المعايير والأطر الدولية القائمة؟

ومن أجل إدارة مسؤولة وسلمية للأراضي، يؤكد الدليل الفني بشأن حوكمة حيازة الأراضي والامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة، على أهمية إشراك الجماعات في صميم عملية اتخاذ القرارات في ما يتعلق بحقوقها ومصالحها، وعلى أهمية الدور الحاسم الذي تؤديه في نتائج عمليات الحوار السلمي والشامل هذه:

”تتطلب الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة ضمان إمكانية أن تشارك الجماعات على نحو كبير في عمليات صنع القرار وأن تُراعى مصالحها وأولوياتها وتفضيلاتها في تصميم المشاريع وفي مؤشرات ونتائجها... ولذلك، تتشترط الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة، علاوة على ذلك، إمكانية أن تتفاوض الجماعات من أجل نتائج عادلة وقابلة للتحقيق...”

ويشجّع الدليل الفني التفاوض حتى تُراعى احتياجاتها وأولوياتها واهتماماتها على نحو كاف. وتمثل المشاورات والمفاوضات النهج الأفضل حتى تتمكن جميع الجهات الفاعلة من إيجاد حلول دائمة وتوافقية تراعي بوضوح أولويات جميع الجهات، لا سيما أولويات الجماعات. ومن شأن ذلك أن يتجنب نشوب المنازعات المكلفة التي تؤدي إلى تعطيل وزعزعة استقرار العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجماعات التي تميّزها روح التضامن المتوارثة عن الأسلاف.

(الدليل الفني بشأن حوكمة حيازة الأراضي والامتثال للموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة، الصفحة 10)

يرد مبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة أيضاً في الكثير من المعايير الدولية والممارسات الجيدة الأخرى ذات الصلة بالنسبة إلى موريتانيا، من قبيل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

ويشجّع المبدأ 6 من مبادئ تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية على وجه التحديد اتخاذ القرارات على نحو تشاركي:

”العمل مع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة الذين يمكن أن يتأثروا بالقرارات والتماس دعمهم، قبل اتخاذ القرارات والاستجابة لمساهماتهم، مع مراعاة اختلافات القوة القائمة بين الأطراف المختلفة وضمان المشاركة النشطة والحرّة والفعالة والمجدية والمستنيرة للأفراد والمجموعات، في عمليات صنع القرار ذات الصلة”

(الخطوط التوجيهية، الجزء 2، المسائل العامة، -3باء، مبادئ التنفيذ، الصفحة 6)



© IPAR/Joseph Diop

مقابلة إذاعية مع جهات فاعلة محلية خلال الدورة التدريبية التي عقدت في بوجي، موريتانيا، يومي 24 و25 أبريل/نيسان 2018 حول الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة وحول تبادل الأدوات التي استخدمتها الشركاء المحليون لتحسين حوكمة الأراضي المحلية. وأذيعت هذه المقابلة باللغات الوطنية عبر الإذاعة الإقليمية في ولاية براكنا التي تمثّل إحدى مناطق مشروع ”تحسين حوكمة الأراضي من أجل تحقيق ازدهار مشترك في حوض نهر السنغال“.

## الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة في موريتانيا

### ما هي الروابط القائمة بين الأطر الدولية والوطنية؟

ولذلك، فإن الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة تشمل الحق في المشاركة الكاملة والفعلية، إضافة إلى حقوق أخرى تنص عليها المعاهدات الدولية الملزمة قانونًا، بما في ذلك ما يلي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- واتفاقية التنوع البيولوجي؛
- والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

واعتمدت موريتانيا جميع هذه الصكوك القانونية أو صادقت عليها. وفي هذه الحالة، يمكن للدولة، من خلال سياستها المتعلقة بالأراضي، أن تستند إلى هذه الصكوك القانونية الدولية.

وبالإضافة إلى هذه الصكوك القانونية، فإن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المذكور في ديباجة الدستور الموريتاني، هو صك ملزم قانونًا. وقد نصّ على مبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة باعتباره يسري عامة على الحقوق العرفية للمرأة وللجماعات. وفي هذا الصدد، يدعو القرار 224، الصادر عن اللجنة التي أنشئت بموجب الميثاق الأفريقي، الدول إلى "ضمان إجراء تقييمات مستقلة للأثر الاجتماعي والبشري تضمن الموافقة الحرة والمستنيرة والمستنيرة"، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والجماعات المحلية.

تُعد الخطوات التوجيهية إحدى الوثائق القانونية التي تشكل أسس وضع سياسة متماسكة لإدارة موارد الأراضي الزراعية (الأراضي والغابات/المناطق الرعوية ومصايد الأسماك). ولضمان حوكمة جيدة للأراضي، يجب أن تحدد سياسة الأراضي الزراعية (الأراضي والغابات/المناطق الرعوية ومصايد الأسماك) أمورًا عديدة، من بينها عمليات التشاور مع الجماعات لتحقيق مزيد من الشفافية في المعاملات، بما يتوافق مع المؤسسات المسؤولة عن إدارة الأراضي في ما يتعلق بالمعاملات التي تقوم بها الشركات الزراعية، كما يجب إصدار إعلانات عقارية لإعلام جميع أصحاب المصلحة بشكل أفضل وتوعيتهم. وتُشكل هذه السياسة أيضًا توجهًا أساسيًا لقانون الأراضي الزراعية (الأراضي والغابات/المناطق الرعوية ومصايد الأسماك). وعلى سبيل المثال، لضمان شرعية المؤسسات المعنية بالأراضي وقانونيتها، يجب إرساء عملية تشاور مفتوحة.

يُطبّق مبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة في أي عملية اتخاذ قرار تنطوي على واجب الدولة باحترام حقوق الجماعات في أن تُمثّل هذه الأخيرة من خلال مؤسساتها الخاصة؛ وأن تمارس قانونها العرفي؛ وفي ما يتعلق بملكية الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية التي تمتلكها أو تشغلها أو تستخدمها تقليديًا؛ وأن تحدد هويتها الذاتية، وأن تحافظ على ثقافتها.

© FAO/Giampiero Diana

مزارعة شابة تحمل في يديها  
بذورًا لزراعة. ورغم اجتياح  
أسراب الجراد، فإن المزارعين  
في هذه المنطقة يواصلون  
عمليات الزرع، إذ تعتمد  
سبل عيشهم على إنتاجهم  
الزراعي.

## عناصر مبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة

**الموافقة:** يمنحها أصحاب الحقوق وفقًا لعمليات صنع القرار العرفية الخاصة بالجماعات.

وتتمتع الجماعات أيضًا بصلاحيحة التفاوض بشأن موافقتها أو منحها على أساس شروط؛ فيجب أن تقيم الأطراف المهتمة بالحصول على موافقة الجماعة حوارًا شاملاً وسلميًا يسمح لها بالتوصل إلى حلول مناسبة في جو من الاحترام المتبادل وحسن النية، ويجب أن يجري هذا الحوار على أساس المشاركة الكاملة والعادلة، وإتاحة ما يكفي من الوقت لتتخذ الجماعة قرارًا. ويمكن لأفراد الجماعة المشاركة من خلال ممثلهم المختارين بحرية وأو من خلال مؤسساتهم العرفية أو مؤسسات تمثيلية أخرى. ومن المهم اتباع نهج يراعي المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة، والشباب حيثما كان ذلك مناسبًا. ومن الضروري التأكد من أن الأطراف المعنية قد فهمت مبدأ الموافقة وفقًا لرؤية الجماعات المشاركة في العملية.

**المسبقة:** هي الموافقة التي تم الحصول عليها وإبائها قبل فترة طويلة من الإذن بالأنشطة التي تتعلق بالمتطلبات الزمنية لعمليات التشاور مع الجماعات وجماعاتها، أو الشروع في تلك الأنشطة.

**الحرّة:** هي الموافقة التي تُمنح طواعية ومن دون وجود أي إكراه أو تهيب أو تلاعب، وتتجم عن حوار شامل تقوده الجماعات وأصحاب المصلحة.

**المستنيرة:** يعني هذا تقديم جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط إلى الجماعات المحلية. ويجب أن تكون هذه المعلومات موضوعية ودقيقة ومقدمة على نحو وُلغة مفهوميين بالنسبة إلى جميع أفراد الجماعة. وتشمل المعلومات ذات الصلة ما يلي:

1. سياق أي مشروع أو نشاط مقترح وخصائصه ومجالات تطبيقه وجدوله الزمني ومدته وقابلية انعكاسه ونطاقه؛
2. وسبب (أسباب) أو هدف (أهداف) المشروع أو النشاط؛
3. والمناطق التي ستأثر بالمشروع؛
4. والتقييم الأولي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحتملة، بما في ذلك المخاطر والفوائد المحتملة؛
5. والأفراد المحتمل مشاركتهم في تنفيذ المشروع.
6. والإجراءات المختلفة التي يمكن أن يستتبعها المشروع.

## الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة في موريتانيا

© FAO/Giampiero Diana

عائلة مزارعين يقومون بزرع  
حقل يغطي الاحتياجات الغذائية  
لحوالي 10 أشخاص. ورغم اجتياح  
أسراب الجراد فإن المزارعين في  
هذه المنطقة يواصلون عمليات  
الزرع لأنهم يعتمدون بشكل  
أساسي على إنتاجهم الزراعي.

### المراحل الممكنة لعملية الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة والحرة والمستنيرة

1. تحديد/فهم الجهات التي تتولى تطوير المشروع المخطط له؛
2. وطلب معلومات عن الأشخاص/المنظمات المسؤولة عن تنفيذ المشروع؛
3. وإجراء مناقشات واسعة مع الجماعة المعنية؛
4. وتحديد شكل وطريقة اتخاذ القرارات الجماعية ووضع أطر تشاور توافقية لضمان المراقبة والتقييم؛
5. وبدء المفاوضات مع الأشخاص/المنظمات المسؤولة عن تنفيذ المشروع؛
6. وطلب المشورة من جهة مستقلة؛
7. واتخاذ قرار كجماعة واحدة، بصفتها جهة فاعلة رئيسية ونشطة، لا بصفتها جهة متفرجة مكتوفة الأيدي:
  - المناقشة في ما بين أفراد الجماعة؛
  - واتخاذ قرار صادر حقًا عن الجماعة؛
8. والرصد والتقييم:
  - إنشاء إطار دائم للتشاور؛
  - وآليات الموافقة وتسوية المنازعات؛
  - والتواصل المستمر مع الأشخاص/المنظمات المسؤولة عن تنفيذ المشروع؛
  - والمشاركة في تقييم المشروع ومراقبته.

## الأدوار والمسؤوليات



<p>الحكومات</p> <p>لديها واجب حماية المصلحة العامة من دون تجاهل حقوق الجماعات المحلية بل حمايتها.</p>	<p>ممثلو الحكومة</p>
<p>الجماعات المحلية</p> <p>لا بدّ من أن تساعد في تحديد شكل عملية الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة ووتيرتها والمشاركين فيها.</p>	<p>المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية</p>
<p>المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية</p> <p>تدعم الجماعات المحلية والشعوب الأصلية، وتشرف على عملية الموافقة المسبقة والحرّة والمستقلة ويمكنها العمل كجهات وسيطة وميسّرة.</p>	<p>المستثمرون والشركات</p>
<p>المستثمرون والشركات</p> <p>تترتب على هذه الجهات التزامات قانونية وأخلاقية تقضي باحترام حقوق الإنسان التي تتمتع بها الجماعات المحلية.</p>	<p>ممثلو الحكومة</p>

## الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة في موريتانيا

3 التزم بمبدأ الموافقة "الحرة" (الموافقة من دون إكراه أو ترهيب أو تلاعب) من خلال المشاركة الشاملة والتشاركية للجماعات المحلية. وإن تطبيقه قد يسر الحصول على اتفاق بالتراضي ودائم مع الدولة من أجل تخصيص المناطق المطورة. وقد أتاح الالتزام بهذا المبدأ، في ما يتعلق بالمناطق التي تتقاسمها الجماعات، أيضاً تحديد الشروط الواجب استيفاؤها من أجل الاستفادة من قطعة أرض مروية، وجرت هذه العملية داخلياً وبالتراضي. وإن تلك الشروط قابلة للقياس، وهي: (1) أن يتمتع الشخص بالجنسية الموريتانية؛ (2) ولم يستفد أبداً من قطعة أرض تديرها الدولة في مقاطعة بوغي؛ (3) وأن يكون عمره 25 عاماً على الأقل وأن يكون معيلاً لفرد واحد على الأقل؛ (4) وأن تكون أصوله من بلدية بوغي.

4 التزم بمبدأ الموافقة "المستنيرة" الذي ينطوي على تبادل المعلومات الموضوعية والدقيقة على نحو مفهوم. وأتاح تطبيقه إمكانية تكوين فكرة أفضل عن جميع أصحاب المصلحة ومالكي الأراضي من خلال خارطة طريق تركز على النقاط التالية: (1) دراسات الملفات الفنية؛ (2) وتنظيم اجتماعات مع المسؤولين المنتخبين وشخصيات أخرى؛ (3) وإنشاء لجنة فنية للإشراف على أعمال التطوير، بموجب مذكرة من وزارة الزراعة؛ (4) وعقد اجتماعات إعلامية/مناقشات بانتظام في موقع التعاونيات والقرى المعنية بالمشروع. وقد ساهمت هذه المعرفة المستنيرة بالحقائق مساهمة كبيرة في تحسين الجوانب الفنية للدراسات التي سيتم إجراؤها، ومكنت من التعرّف على الأسر المستفيدة وكذلك على المستفيدين.

5 قرار جماعي صادر عن أصحاب الحقوق باتباع عمليات اتخاذ القرار العرفية للجماعات المحلية. وأتاح تطبيق مبدأ الموافقة الوصول الأسهل والدائم إلى جميع الذين لا يملكون أرضاً ويقيمون في القرى المستفيدة من المشروع. ومن حيث الحوكمة المسؤولة للأراضي، جعل هذا القرار الجماعي الصادر عن أصحاب الحقوق باتباع عملية عرفية، تجربة بوغي مثلاً مقنعة حول المزايا التي يمكن أن تحققها الدولة وأصحاب الحقوق في الأراضي، بفضل حوار شامل وسلمي حول الأراضي.

## دراسة حالة: تجربة بوغي في التفاوض بشأن الأراضي

السياق: تبعت عملية تنمية سهول بوغي (4000 هكتار) التي اكتملت في عام 2017، العملية التجريبية (740 هكتاراً) التي شهدت الاستصلاحات الأولى في عام 1983. وقد قَدّم سكان منطقة بوغي إلى رئيس الجمهورية خلال زيارته إلى المدينة في عام 2013، طلباً للحصول على المعلومات والدعم، وبناءً على تعليمات من رئيس الدولة، لُبّي طلبهم ونُقذ بتمويل مدعوم بالكامل من الدولة الموريتانية. وقد تجسدت مشاركة السكان في عملية إدارة الأراضي من خلال النقاط الرئيسية التالية:

1 الموافقة المستنيرة (تبادل المعلومات الموضوعية والدقيقة على نحو مفهوم): مبدأ لم يلتزم به، ما أدى إلى عرقلة الأعمال. وفي الواقع، لاحظ السكان، من دون إبلاغهم مسبقاً، وجود آلات حفر مركونة في السهول المراد تطويرها. وسرعان ما حشد سكان جميع القرى المجاورة للمحيط قواهم فأوقفوا الأعمال التي كانت قد استُهلّت. وعندما لجأوا إلى الحاكم ورئيس بلدية بوغي لإبلاغهما بالأمر، لم يكن الأخيران على علم ببدء الأعمال أو بوصول آلات الحفر هذه. ولذلك، تجدر الإشارة إذًا إلى أن التواصل بين الجهات الفاعلة الرئيسية كان منعدماً بالرغم من ما ينطوي عليه هذا المشروع من تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعواقب كبرى على حياة السكان المحليين.

2 لم يلتزم بمبدأ الموافقة "المسبقة" الذي يتمثل في طلب الموافقة قبل فترة كافية من صدور الإذن بالأعمال والشروع فيها، ما أجبر السكان على التواصل مع وزارة الزراعة لمزيد من المعلومات حول الغرض من هذه الأعمال وطبيعتها. وبمجرد إبلاغهم، اجتمع أصحاب الأراضي كلهم وأنشأوا لجنة بدعم من المنظمات الاجتماعية والمهنية في بوغي. وتتألف هذه اللجنة من 7 أعضاء وتشمل مهامها ما يلي: (1) الخوض في مناقشات مع الإدارة حول تخصيص قطع الأراضي المطورة؛ (2) وتسجيل مالكي الأراضي؛ (3) والقيام بمسح طوبوغرافي للحقول؛ (4) وإعداد قائمة بالأراضي بحسب القرى وأصحاب الأراضي.

أداة  
لتعزيز  
حوكمة  
الأراضي المحلية

## الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة في موريتانيا



### أمثلة على أنواع المدفوعات والفوائد (التي قد تشمل مزيجاً من العناصر التالية):

- مستحقات الإيجار ("الكراء")، مثلاً مبلغ نقدي تدفعه الشركة على أساس شهري إلى الجماعة مقابل كل هكتار من الأراضي التي تستخدمها. ملاحظة: يعدّ دفع الإيجار المنتظم دليلاً قانونياً مهماً على أن الأرض لا تزال ملكاً للجماعة.
- الإتاوات، عادةً ما تكون نسبة مئوية من الأرباح التي تحققها الشركة، والتي قد تتغير تبعاً لنجاح المشروع، ولكن مع وضع حد ("الحد الأدنى") لتوفير قدر من الأمان في حال واجهت الشركة أوقاتاً عصيبة وانخفض إنتاجها وأرباحها.
- الفوائد الاجتماعية، مثل المساهمات في صندوق تنمية الجماعة، أو التزامات الشركة في بناء أو تحسين أو صيانة الطرق والجسور والمدارس والخدمات الصحية وغيرها.
- برامج التوظيف والتدريب التي تقتصر في أغلب الأحيان على بعض أفراد الجماعة، ولا تتاح للجميع.
- المدفوعات لأصحاب الأسهم، عندما تصبح الجماعة مساهمة في الشركة تتلقى جزءاً من أرباح الشركة.
- إنشاء "مشاريع أصحاب الحيازات الصغيرة أو صغار المنتجين" ودعمها، حيث يُقدم الدعم للجماعة من أجل ممارسة أنشطة زراعية في أراضيها.
- ومن الناحية العملية، عندما تساهم الشركات الخاصة في وضع مثل هذه النظم، فإنها تطلب في بعض الأحيان من الجماعة أن تبيع لها محصولها حصراً، وعلى الرغم من أن الشركة قد تقدّم الدعم لإنشاء هذه النظم أو تدفع تكاليف دعم الإنتاج الزراعي، فإن هذه التكاليف قد تؤخذ من الأرباح التي تجنيها الجماعة.

### أسئلة مهمّة يمكن للسكان أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن تأجير/إعارة أراضيهم إلى شركة ما

ستناداً إلى جميع المعلومات ذات الصلة وإلى مشورة أسداها خبير مستقل (قانوني أو غير ذلك)، يحق لجميع السكان أن يقرّروا معاً، باستخدام أساليبهم الداخلية لاتخاذ القرارات، ما إذا كانوا يرغبون في تأجير أو بيع أرضٍ إلى شركة أم لا، وما يقابل ذلك من مدفوعات أو فوائد للسكان. وفي حالة تأجير الأراضي التي يعترف بها القانون الساري:

1. ما هي المدّة التي يمكن خلالها للجماعة أن تؤجر أراضيها للشركة؟
2. ما هي مساحة الأراضي المخصصة للجماعة ومساحة تلك الأرض التي تريد تأجيرها للشركة؟
3. ما هي مساحات الأراضي والموارد الطبيعية التي ترغب الجماعة في السماح للشركة باستخدامها، وما هي المناطق والموارد التي لا يمكنها تأجيرها؟
4. ما هي استخدامات الأراضي والموارد التي ستسمح بها الجماعة وما هي أنواع الاستخدامات المحظورة؟
5. ما هي المدفوعات والفوائد التي ستطلبها الجماعة من الشركة مقابل استخدام أراضيها؟
6. هل سيكون عقد إيجار استخدام الأراضي مقصوداً على شركة واحدة أم سيكون من المناسب التأجير لأكثر من شركة واحدة؟
7. لا بدّ من أن تحدد الجماعة من سيوقع عقد الإيجار باسمها. وفي حال اختيار عدد قليل فقط من ممثلي الجماعة، فيجب أن يكون لديهم تفويض مكتوب وموقع من جميع أفراد الجماعة، كدليل على صلاحيتهم لتوقيع العقد.

## موارد دراسة أخرى للمعلومات

3. "الخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الامن الغذائي الوطني" روما، 2012.
4. "مذكرة إعلامية، الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة: حق أساسي للمجتمعات"، برنامج شعوب الغابات، 2013.
5. موريتانيا - الأمر رقم 83.127 المؤرخ 5 يونيو/حزيران 1983 بشأن إعادة تنظيم الأراضي والعقارات.
6. "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (نيروبي، 1981)

## دورة تدريبية عبر الإنترنت

الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة  
[www.fao.org/elearning/#/elc/en/course/FPIC](http://www.fao.org/elearning/#/elc/en/course/FPIC)

يستند هذا الدليل إلى عمل معهد التنمية، ورواد الأعمال الاجتماعيون من أجل التنمية المستدامة (SESDev)، وبرنامج شعوب الغابات (FPP) وشركائه، ولكنه يستند بشكل خاص إلى دليل الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة الخاص بالجماعات المحلية في ليبيا، والذي جرى تكييفه ليتلاءم مع سياق مالي.

وقد تكون المنشورات التالية مفيدة ويمكن الاطلاع عليها لمزيد من المعلومات:

1. "دليل بشأن الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة - الجماعات تتولى زمام الأمور"، معهد التنمية المستدامة، رواد الأعمال الاجتماعيون من أجل التنمية المستدامة، 2015. (باللغة الفرنسية) [www.fao.org/3/i6190fr/I6190fr.pdf](http://www.fao.org/3/i6190fr/I6190fr.pdf)
2. "الدليل الفني لإدارة نظم حيازة الأراضي، الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة"، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2014. [www.fao.org/3/a-i3496f.pdf](http://www.fao.org/3/a-i3496f.pdf)

© IPAR/Joseph Diop

الجلسة الختامية للدورة التدريبية بشأن الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة التي نظمتها المبادرة الزراعية والريفية المستقبلية ومنظمة الأغذية والزراعة في موريتانيا يومي 24 و25 أبريل/نيسان 2018.





دليل توجيهي

# الامتثال لمبدأ الموافقة المسبقة الحرة والمستنيرة في موريتانيا

أداة لتعزيز حوكمة الأراضي المحلية

